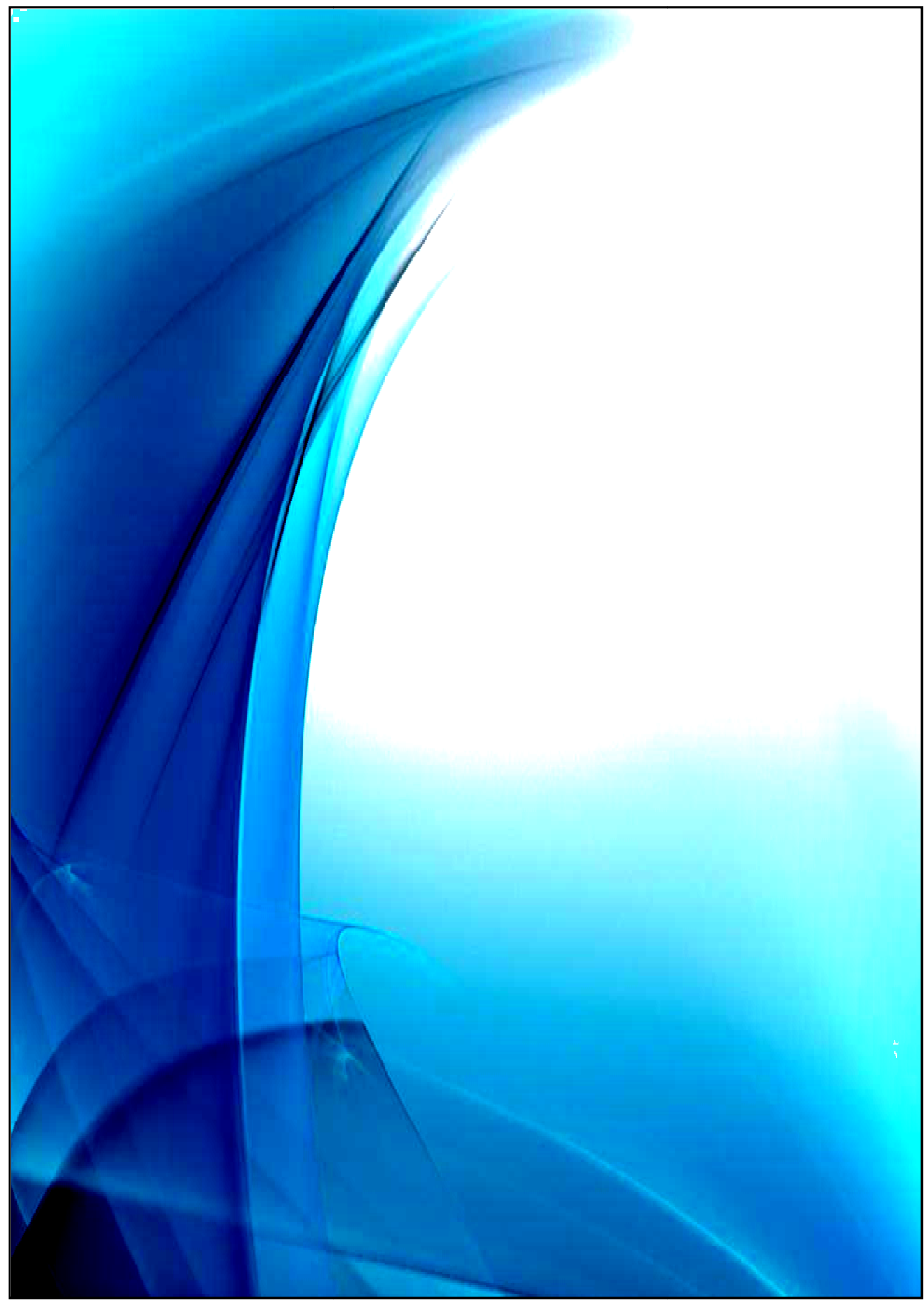






المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية
مجلة فصلية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد الحادي عشر العدد 02 جوان 2020

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهسة.



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشراوي تيسمسلت
- الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 2.5 سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الحادي عشر العدد 02 جوان 2020

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى النشرسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى النشرسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة أ. د. : دحروج عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسؤول عن النشر أ. د. عيساني محمد.

رئيس الهيئة :

د. دردار بشير.

رئيس التحرير :د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

سكرتير المجلة: عرجان نورة

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي مشري،

د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد،

د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة،

د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجليلي،

د. ضويحي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو ساحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد UNIVERSITIE PAUL SABATIER

TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson.

كلمة العدد

يأتي هذا العدد في ظروف خاصة عرفتھا الجزائر في سنة 2020 أثرت سلبا في حياة الناس على كل المستويات جراء وباء كوفيد 19، حيث انصب اهتمام الأستاذ الباحث، وهو جزء من شريحة المجتمع، في البحث عن السبل والإجراءات الصحية التي تحول بينه وبين هذا الوباء الفتاك وتساعد على ممارسة حياته اليومية في راحة دون قلق. من هنا نطلب من الأخوة القراء تفهم هذا التأخير في مواصلة مجلة المعيار مسارھا بانتظام.

نسأل الله تعالى أن يرفع هذا الوباء.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني محمد

فهرس الموضوعات

- أ. د. عيساني محمد: ص ١٨
- كلمة العدد.
- د. العارفة بولرباح: ص 1
- السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كآلية مستحدثة لإدارة العملية الانتخابية في الجزائر
The Independent National Elections Authority As a New Mechanism for Managing the Electoral Process in Algeria
- د. قاسمي سمير: ص 20
- دور منظمة الأمم المتحدة في ظل انتشار فيروس كورونا.
- د. إبراهيم خياري: ص 40
- مقاصد أحكام العدة وأثرها في حكم استبراء المعتدة عن طريق الكشف الطبي.
- طالب دكتوراه. بوعلام الله يوسف: ص 64
- صلاحيات تسيير المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري تكريسا لمشاركة المواطنين
- طالبة دكتوراه. بن حمدوش كريمة: ص 74
- واقع الجباية الدولية في ظل التطورات الاقتصادية - المشاكل والحلول -
The reality of international taxation in the light of economic developments - problems and solutions-
- د. عائشة موزاوي: ص 100
- حماية حقوق الملكية الفكرية بين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأداة في التجارة الدولية -مع إشارة لحالة الصين -
Protecting intellectual property rights between attracting foreign direct investment and an instrument in international trade -with reference to the case of China-
- د. مير احمد / د. بن وارث حميلة / د. حوحو مصطفى: ص 123
- علاقة إدارة المعرفة التسويقية في اختيار الاستراتيجيات التنافسية دراسة ميدانية -مؤسسة حضنة حليب-بالمسيلة
- غربي حمزة: ص 146
- الملاذات الآمنة في زمن الأزمات (الذهب-جائحة كورونا)
- طالبة دكتوراه. جزار وهبة / أ. د. مزريق عاشور: ص 164
- المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة شركة الاتصالات (موبيليس) نموذجاً

حماية حقوق الملكية الفكرية بين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأداة في التجارة الدولية

—مع إشارة لحالة الصين—

Protecting intellectual property rights between attracting foreign direct investment and
an instrument in international trade -with reference to the case of China-

د/مأينة مودامي

جامعة يحيى فارس بالمدينة -الجزائر

ملخص:

إن قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية تقوم على تشجيع مستويات التجارة والاستثمارات على اختلاف أنواعها وطنية كانت أم أجنبية وذلك من خلال العلاقة بين أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار. حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات تحوي شكلا أو أكثر من أشكال حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية. وتعتبر تجربة الصين من أهم التجارب والتي عملت على تكييف قوانين حماية الملكية الفكرية فيها وفق اتفاقية TRIPS، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية الناقلة للتكنولوجيا وتطوير حجم التجارة للمنتجات التقنية.

كلمات مفتاحية: حماية حقوق الملكية الفكرية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ البحث والتطوير؛ التجارة الدولية؛ تجارة السلع التقنية.

Abstract:

The protection of intellectual property rights is based on the promotion of different levels of trade and investment through the relationship between intellectual property protection and investment systems. Many of these investments contain one or more forms of intellectual property rights and trade secrets. China's experience is one of the most important and has adapted its intellectual property protection laws in accordance with the TRIPS Agreement, in order to attract foreign technology-transfer investments and develop trade volume for technical products.

Keywords: intellectual property rights protection; foreign direct investment; research and development; international trade; trade in technical goods.

مقدمة:

تعتبر حقوق الملكية الفكرية من الظواهر التي تشغل اهتمام كثير من دول العالم، فقد تعددت المفاهيم الخاصة بها وتنوعت منذ زمن بعيد، كما أنها تشمل جوانب متعددة ذات أبعاد اقتصادية وتجارية متنوعة، فقد عملت العديد من الدول من خلال تجاربها من بينها الصين، على تكييف قوانينها المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، لتتمكن من استقطاب العديد من المشاريع الاستثمارية من الخارج ونقل التكنولوجيا من خلالها وتنويع تجارتها من المنتجات التقنية، من أجل النهوض باقتصادياتها وتطوير تجارتها الخارجية.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال التوطئة السابقة يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى مساهمة حماية حقوق الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع تجارة السلع التقنية للدول عموماً والصين خصوصاً؟.

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى جملة من التساؤلات وهي:

- ما هي أهم الدراسات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية؟
- ما هي العلاقة التي تربط حقوق الملكية الفكرية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل لوجود نظام محكم لحماية حقوق الملكية الفكرية الأثر في تحسين جاذبية الدول للاستثمار وتنويع تجارتها
- من السلع التقنية؟
- ما هي أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تجربة الصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية لاستقطاب

الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدامها كأداة في تجارة السلع التقنية؟

فرضيات الدراسة:

- تعد حماية حقوق الملكية الفكرية أحد المؤشرات المساعدة على تشجيع الابتكار العلمي والإبداع الفني في
- مختلف المجالات خاصة الاستثمار.
- تعتبر حقوق الملكية الفكرية محدداً هاماً لتدفق الاستثمار خاصة المباشر منه.

- لقد نجحت الصين في توفير الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية فيها هذا ما مكنها من استقطاب العديد من الاستثمارات وتنويع منتجاتها من السلع التقنية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها:

1- إن حماية حقوق الملكية الفكرية من العناصر الهامة التي تعمل على استقطاب الاستثمار خاصة في الدول النامية عموماً كونها أداة لحماية المستثمر الأجنبي من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها استثماره داخل

البلد الذي لا يتمتع بحماية كافية لحقوق الملكية فيه.

2- إن حماية حقوق الملكية الفكرية تؤثر على معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعتبر هذا التأثير

أكثر قوة من باقي المتغيرات ذات العلاقة بالسياسة العامة لجذب الاستثمار.

3- إن حماية حقوق الملكية الفكرية دور بالغ الأهمية في رواج السلع التقنية، والحصول على العديد من المزايا

مثل: التكنولوجيا، العملات الصعبة، الخبرة الفنية والإدارية... الخ.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تناول موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية وربطه باستقطاب الاستثمار، باعتباره مؤثراً هاماً على قرار القيام بالاستثمار خاصة المباشر منه من طرف الشركات الأجنبية وأهميته في إنتاج السلع التقنية، مع عرض تجربة الصين في هذا الخصوص.

منهج الدراسة:

وفي محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، سوف نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، بغية الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وفهم متغيراتها وتحليل أبعادها المتنوعة.

تقسيمات الدراسة:

من خلال ما سبق يمكننا تقسيم دراستنا هذه إلى المحاور التالية:

المحور الأول: بعض الدراسات الخاصة بالعلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وزيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: حماية الملكية الفكرية كأداة في التجارة الدولية.

المحور الثالث: تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على البحث والتطوير وتجارة السلع التقنية في الصين. خاتمة.

المحور الأول: بعض الدراسات الخاصة بالعلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وزيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

إن زيادة مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى زيادة النشاط الابتكاري والاقتصادي متضمنا ذلك زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق التكنولوجيا، ويمكن تفسير ذلك في أن الحماية القانونية للملكية الفكرية سوف تقدم الحافز على استثمار الموارد في الابتكار التكنولوجي، وبالتالي فإن الدول ذات مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية غير الكافية لا يمكنها جذب مستويات عالية من التجارة والاستثمار وتدفق التكنولوجيا، حيث لا يرغب صاحب الملكية الفكرية الدخول في أي معاملات بدون الحماية المطلوبة لمليته الفكرية¹. حيث هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي حاولت البحث في العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية وزيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سوف نقوم بالتطرق إلى أهمها فيما يلي.

أولا: دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (سنة 2003)

إن التركيز على أهمية حقوق الملكية الفكرية كأداة استراتيجية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في اعتبارها الحماية الرسمية لصاحب العمل أو الاستثمار. ولقد قامت عدة دراسات تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من بينها دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2003. وقد خلصت هذه الدراسة إلى تعداد إحدى عشر معيارا منها: سياسة التنافسية والعمالة المغتربة وتراخيص الإقامة وحماية الملكية الفكرية. وعلى أساس اختلاف خصائص

هذه المعايير باختلاف ظروف الدول تم تصنيفها إلى ثلاثة مستويات هي: الوضع الأمثل والمعايير العامة الممكنة والمعايير المانعة. وقد تم تحديد خصائص حماية حقوق الملكية الفكرية في كل هذه المستويات². حيث أن الدول التي تصنف ضمن المعايير المانعة تكون قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، باعتبارها لا تملك نظاما فعالا لحماية الملكية الفكرية فيها، على عكس الدول التي تصنف ضمن الوضع الأمثل، والتي استطاعت تحقيق نظام أمثل لحماية الملكية الفكرية فيها بسن مختلف القوانين واللوائح الخاصة بذلك، وتصنف بينهما تلك الدول التي تصنف ضمن المعايير العامة الممكنة والتي تعمل على التحسين المستمر لنظام حماية حقوق الملكية الفكرية فيها. فضلا على ذلك فقد عمل مؤتمر الأمم المتحدة عام 2003 إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال إنشاء مشروع خاص بحقوق الملكية الفكرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، الذي بدأ التفكير به منذ عام 2001، من خلال التخفيف من حدة الفقر وتنمية بشرية مستدامة. وهذا باعتماد الدول النامية على نظم أقوى لحماية حقوق الملكية الفكرية فيها خاصة فيما يخص تشجيع الابتكار والإبداع، فضلا عن الوصول إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة³.

ثانيا: بعض الدراسات الأخرى:

هناك دراسات اقتصادية أخرى غير دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (سنة 2003)، عملت على تبيان الآثار الناجمة عن تقوية نظم حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتضمنه من نقل للتكنولوجيا إلى الدول النامية. ونجد من بين هذه الدراسات دراسة (Markusen, 1998) عن أثر حقوق الملكية الفكرية على استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث أجرى Markusen بحثا عن حقوق الملكية الفكرية واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات، ويهدف هذا البحث لتعميق الفهم لكيفية إبرام عقود الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، وعلاقة تلك الاستثمارات بحماية حقوق الملكية الفكرية ومدى تأثير درجة الحماية في الدول النامية المضيفة على عوائد الإنتاج، وقد أتبع نموذج يوضح مفاضلة الشركات متعددة الجنسيات بين بديلين: البديل الأول القيام بالتصدير للدولة النامية، والبديل الثاني إنشاء مصنع للإنتاج في الدولة النامية أو التعاقد مع وكيل بالدولة للإنتاج محليا، البديل الأول يعني أن الشركة

الأم تحصل على جميع العائدات لنفسها، والبديل الثاني يني أن تشارك الشركة الأم مع وكيل محلي Local Agent بالدولة النامية مقابل المشاركة في عوائد الإنتاج⁴. حيث ربط Markusen بين تكوين الهياكل المؤسسية لنظم حماية حقوق الملكية الفكرية وعقود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية وركز على الطريقة التي يؤثر بها هذا التعاقد على قدرة المديرين المحليين الذين تقوم تلك الشركات بتوظيفهم واكتسابهم الخبرات وانتقالهم إلى بناء شركات منافسة للشركة متعددة الجنسيات في مرحلة تالية. ويتفق هذا التحليل مع تحليل (Segerstrom) في أن وجود نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية يقود إلى تخفيض التقليد في الجنوب وفي نفس الوقت ينخفض الابتكار وأنشطة البحث والتطوير في الشمال في المدى البعيد. ويبنى تحليل Markusen على فرضية (Fosfuri, et al, 1997) بأن الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى توظيف مديريين محليين يكتسبون المهارات خلال المرحلة الأولى من دورة حياة المنتج أما في مرحلة تالية فإنهم يلجئون إلى الإخلال بتعاقداتهم ويعملون كمنافسين للشركة الأصلية⁵. وتتأكد هذه الحجة من جانب العديد من الكتاب في مجال دراسة تجربة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. فالمديرون في هذه الدول حصلوا على تدريبهم من خلال العمل كموظفين لدى الشركات متعددة الجنسيات وخلصوا إلى أن كلا من أرباح الشركات متعددة الجنسيات ورفاهية البلد المضيف قد تتحسن في ظل وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية بشرط أن يترتب على تقديم هذه الحماية تحول هذه الشركات من نمط التصدير إلى الانتهاج داخل البلد المضيف. وقياسا على ذلك فإن قدرة اتفاقية TRIPS على تحقيق مكاسب للدول النامية يتوقف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول وقيام المديرين المحليين بترك هذه الشركات بعد اكتسابهم الخبرة ومنافسة الشركة الأصلية في الإنتاج والتصدير وهو النموذج الذي سيطر على تجربة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية⁶. تعتبر صناعة تكنولوجيا المعلومات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا من أرقى أشكال سلع دورة المنتج، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا خطيرا في تدويل عملية الإنتاج والتسويق على المستوى الدولي وتمتع بقدرات احتكارية في تطوير المنتجات، وتلعب دورا هاما في تطوير التكنولوجيا ونقلها، وفي كثير من الحالات يوجد تلاؤم للتكنولوجيا المنقولة من خلال الشركات دولية النشاط بصفة خاصة عندما توجد في الدول النامية مناخا استثماريا مشجعا للاستثمارات

الأجنبية. وفي هذا الإطار يرى البعض أنه رغم صعوبة الربط المباشر بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر وتجارة التكنولوجيا، إلا أنهم يقررون أن توافر الحماية قد يزيد من قيمة الأصول التي تمتلكها الشركات الأجنبية، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الأمر الذي يزيد حجم الطلب على الاستثمار الأجنبي. أي أن توافر الحماية قد يزيد فرص الدول التي تقرر الحماية في تلقي الاستثمارات الأجنبية. وأظهرت الدراسة التي أجرتها Maskus إلى أن الدول ذات مستويات الحماية الأعلى تكون أقدر على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتستشهد على ذلك بالقول أن اتفاق NAFTA أدى إلى رفع مستوى الحماية في المكسيك إلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ذلك سيزيد تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى المكسيك بواقع 893 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل تقريبا 22% على أساس أصول 1989⁷. ويذهب بعض الكتاب إلى القول أن الشركات الدولية لا تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية، بل على العكس تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية القوية. وفي حالة اتخاذ القرار بالاستثمار في المجموعة الأولى من الدول تأخذ المشروعات شكل المشروع المملوك ملكية كاملة للأجانب Wholly-foreignowned وليست المشروعات المشتركة joint-Ventures مع المشروعات المحلية، هذا بالإضافة إلى ميلها إلى نقل التكنولوجيا القديمة والنمطية إليها، وأيضا المراحل الثانوية من الإنتاج⁸. من خلال دراسة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، نجد أن ضعف نظام الدولة النامية أو قوتها في حماية حقوق الملكية الفكرية له تأثير هام على الصناعات كثيفة التكنولوجيا، وعلى أنواع التكنولوجيا المنقولة ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، إن ضعف الحماية المقدمة للملكية الفكرية وخاصة في مجال برامج الحاسب الآلي تجعل الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير مستحيلا⁹. ويؤكد (Tikku, 1998) على أن معظم الدراسات التطبيقية لم تجد دليلا معنويا على أن حماية البراءة في حد ذاتها تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالذات في الدول الصغيرة وأن المناخ العام في الاقتصاد، حتى في ظل نظم حماية ضعيفة، إذا توافرت له المقومات المقبولة

من وجهة نظر المستثمر العالمي يستطيع جذب المزيد منها¹⁰. ونفس النتيجة توصل إليها كل من (Ferrantino, 1993) و (Kumar, 1996)¹¹.

المحور الثاني: حماية الملكية الفكرية كأداة في التجارة الدولية.

إن العلاقة بين التجارة وحقوق الملكية الفكرية قضية هامة لطالما تناولها الاقتصاديون بالبحث والتحليل وخاصة خلال التسعينات (Helpman 1993, Grossman and Helpman 1991). ومن المسلم به عموماً أن أوجه الاختلاف بين القوانين العالمية الخاصة بالبراءات تتعلق بالابتكار والنمو من خلال تأثيرها على عوائدها. ويمثل قرار المتاجرة في أسواق أخرى القناة الأولية في هذه العملية (Maskus and Penubarti 1995). ويتمثل أحد الخيارات المتاحة للشركات المصدرة في بناء قراراتها المتعلقة بالتجارة بصورة جزئية على أساس قوة النظام المحلي لحماية الملكية الفكرية. بيد أن مثل تلك الشركات تواجه الخيار بين قوة السوق المتولدة عن البراءات الصارمة وتزايد الحجم الحقيقي للسوق كنتيجة لتراجع قدرات الشركات المحلية على تقليد المنتجات (Maskus and Penubarti 1995). وقد أظهرت نتائج دراسة قام بها كل من (Maskus and Penubarti) أن لتعزيز حماية البراءات تأثيراً إيجابياً، وإن كان ضئيلاً، على الواردات المصنعة إلى البلدان النامية. ويبدو هذا التأثير أكثر وضوحاً لدى البلدان النامية الكبيرة ذات القدرات التقليدية العالية. وقد أقامت دراسة أخرى أدلة عملية عن العلاقة الإيجابية والهامة القائمة بين إجمالي إنتاجية العوامل في البلدان النامية من جهة ونشاطات البحث والتطوير لدى شركائها التجاريين في البلدان المتقدمة وواردها من السلع الرأسمالية من البلدان المتقدمة من جهة أخرى (Coe et al 1997). إلا أن العديد من الدراسات تبين كذلك أن رأس المال البشري يمثل عاملاً مهماً يمكن البلد من الاستفادة بصورة أكثر فاعلية من التقدم التكنولوجي الحاصل لدى شركائه التجاريين. ومن المنتظر أن يؤدي تطبيق مختلف أحكام اتفاقية TRIPS إلى السيطرة على إنتاج وتجارة السلع المزورة والمقلدة. وبالفعل، فإن منع التجارة في السلع المزورة كان من بين المطالب التي حظيت بتأييد البلدان النامية خلال جولة الأوروغواي. تنبع تجارة السلع المزورة أساساً من غياب الوعي الكامل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالانعكاسات القانونية للاستخدام غير المشروع للعلامات التجارية. فعملية التزوير تلحق الضرر بالنشاط التصديري لصغار المنتجين المحليين العاملين بموجب ترخيص لصالح المصنعين الأجانب. إن المصنعين في البلدان المتقدمة، الذين يسوقون منتجاتهم

بموجب علاماتهم التجارية الخاصة ولكنهم ينتجون المنتج نفسه أو أجزاء منه في البلدان النامية للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج هناك، يميلون أكثر إلى الدخول في ترتيبات تجارية مع البلدان التي توجد لديها أنظمة فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية¹². لقد حدثت تطورات في التجارة العالمية كان من أهمها تزايد أهمية الخدمات والمعلومات وانخفاض أهمية الخامات. فيشير تقرير للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية أن الصناعات التي تعتمد على حقوق الملكية الفكرية تعد مهمة لأنها تصديرية، وأن هذه الأخيرة تحتل المكانة الأولى في التجارة الدولية. فالصناعات الكيماوية التي تشمل الأدوية و سلع أخرى والتي تعتمد بكثافة على حماية براءة الاختراع بـ 45,1 مليار دولار أمريكي في نفس العام. وبصفة عامة تشكل السلع عالية التكنولوجيا أهمية متزايدة في مجال التجارة وتمثل في الولايات المتحدة أكثر من 52% من كل التجارة السلعية وتنمو بمعدل 17 % أسرع من التجارة في كل السلع خلال الفترة 1985-1993. كما أن عوائد التكنولوجيا المتمثلة في الإتصالات التي ستدفعها الدول النامية ستزيد من 43 مليار دولار إلى حوالي 102 مليار دولار سنويا نتيجة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تزايدت أهمية حقوق الملكية الفكرية في التجارة الدولية بالنسبة للدول السبع الصناعية الكبرى*، حيث ارتفع إجمالي الناتج من حقوق الملكية الفكرية من 1,9 مليار دولار في عام 1970 إلى حوالي 8,4 مليار دولار في عام 1980، واستمر في التزايد ليصل إلى 30 مليار دولار في عام 1991. حيث مثل ذلك حوالي 4,4 من تجارة الخدمات لتلك الدول في عام 1970 ثم أصبحت تمثل 5,8% من تجارة الخدمات عام 1991، أما بالنسبة للولايات المتحدة وحدها فإن المتحصلات في حقوق الملكية الفكرية كانت تمثل حوالي 5,7% من تجارة خدماتها في عام 1971، ثم ارتفعت إلى 8,8% من تلك التجارة في عام 1991. ولقد أدركت شركة أي بي أم** أهمية الملكية الفكرية وضرورة حمايتها. حيث استثمرت مبالغ كبيرة في تسجيل مخترعاتها، فقامت بتسجيل 34000 براءة اختراع باسمها على مستوى العالم منها 20000 في الولايات المتحدة الأمريكية تكلف كل واحدة منها 20000 دولار أمريكي، لكن بالمقابل استطاعت الشركة تحقيق أرباح تقدر بنحو 1,5 مليار دولار أمريكي سنويا من خلال عقد

اتفاقيات ترخيص مع شركات أخرى ترغب في استخدام الملكية الفكرية الخاصة بشركة أي بي أم والأصول الفكرية المرتبطة بها. ولهذا فإن حماية هذه الحقوق تقود إلى دعم وتنمية إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا ومن ثم الحفاظ على الميزة النسبية لها. حيث أصبح المكون العلمي أو التكنولوجيا يشكل عنصر الإنتاج والمنافسة أكثر من الموارد الأخرى، كما أصبح يشكل أكثر عناصر الإنتاج تحقيقاً للعوائد والأرباح. وفي هذا الشأن قال "أدموند برات"

(Edmond T Pratt) رئيس شركة فايزر للأدوية "إن علينا العمل على استحضار منظمات اقتصادية واسعة التأسيس (كالغات) لتطوير قواعد الملكية الفكرية، لأن حماية الملكية الفكرية أمر أساسي للتنمية المستمرة للتجارة والاستثمار الدولي"¹³.

الجدول رقم (01): الدول الرئيسية في إنتاج التكنولوجيا في العالم عام 2000

الدول	الإنفاق على البحث والتطوير		عدد البراءات المسجلة في المكتب الأمريكي 2000-1977		العائد التكنولوجي		تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	
	مليار دولار	% من الإجمالي	بالآلاف	% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي	مليار دولار	% من الإجمالي
الولايات المتحدة	212,8	40,8	1337	57	33,8	42,2	139,3	12,1
اليابان	90,1	17,3	429,4	18	6,9	8,6	32,9	2,9
ألمانيا	42	8	173,8	7	11,9	14,9	48,6	4,2
فرنسا	28,1	5,4	68,2	3	2,2	2,7	172,5	15
المملكة المتحدة	22,6	4,3	67,4	3	5,8	7,2	249,8	21,7
إيطاليا	12,1	2,3	29	1	1,6	2	12,1	1,1
كندا	11,4	2,2	48,4	2	1,3	1,6	44	3,8
هولندا	7,5	1,4	22	1	6,2	7,7	73,1	6,4
السويد	6,1	1,4	22,9	1	0,4	0,5	39,5	3,4
سويسرا	4,8	0,9	31	1	2,8	3,5	39,6	3,4
إجمالي 10 دول	438,5	84	2229,1	94	72,9	91	851,3	74
العالم	522	100	2364,9	100	80,1	100	1149,9	100

المصدر: مخلوفي عبد السلام، أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية- حالة صناعة الدواء في الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص ص 88، 89.

من الجدول السابق يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر المرتبة الأولى في جميع المغيرات المدروسة (حجم الإنفاق على البحث والتطوير، عدد البراءات المسجلة، العائد التكنولوجي وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر)، بالإضافة إلى الدول المتقدمة الأخرى التي تأتي بعدها، حيث تنفق الدول العشرة مجتمعة نسبة 84% على البحث والتطوير سنويا، و94% من عدد البراءات المسجلة، و91% كعائد تكنولوجي (الإتاوات نتيجة تراخيص التكنولوجيا)، بالإضافة إلى حيازتها على نسبة 74% من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذه الدول (الدول المتقدمة) صاحبة المصلحة في تطبيق اتفاقية TRIPS من أجل توفير الحماية الضرورية للملكية الفكرية.

ومن الدوافع لحماية حقوق الملكية الفكرية على نطاق عالمي هو ما رآه P.J.Smith بأن التفاوت في الحماية بين الدول يؤثر على التدفقات التجارية بين بعضها البعض ومن هنا جاء إدخال الملكية الفكرية في السياسة التجارية على المستوى الثنائي ومتعددة الأطراف وكذلك على مستوى التكتلات الإقليمية. ومن ناحية أخرى، يمكن للأصول الفكرية أن تفيّد التجارة الدولية وتعمل على زيادة الرفاهية من خلال زيادة حجم السوق Market Size. وهذا يعني أن حماية الأصول المكونة للملكية الفكرية وحصول مالكيها أو حائزها على هذه الضمانة وبأنهم سيحصلون على مقابل عادل لها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، قد يدفعهم إلى التنازل عنها للشركات الأخرى من خلال الترخيص باستخدامها أو استغلالها مباشرة في أسواق الدول الأخرى، أو تزويد هذه الأسواق بالسلع والخدمات الجديدة من مواقعها الإنتاجية القائمة دون أن تخشى تقليدها وتآكل ميزتها الاحتكارية وبالتالي عدم القدرة على تعويض ما أنفقته في سبيل الوصول إليها أو انخفاض معدلات أرباحها بشكل كبير. ويكون هذا في القطاعات التي تتسم بأنها تحتاج تكنولوجيا متطورة ومتقدمة للغاية، مثل قطاع الأدوية والكيماويات بصفة عامة. وفي ظل هذا الوضع سيزيد تدفق التكنولوجيا والمعرفة وأيضا السلع اتجاه الأسواق والاقتصاديات ذات الحماية القوية لأصول وعناصر الملكية الفكرية وتقل بالنسبة لسواها من الدول الأخرى. هناك بعض آخر يتعلق بالقدرة الاقتصادية والتكنولوجية للدولة المستوردة وكذلك المصدرة. حيث يصدق التحليل السابق على الاقتصاديات ذات القدرة التكنولوجية العالية والمتوسطة والتي تستطيع أن تسرق أو تقلد التكنولوجيا التي تتضمنها السلع المستوردة. في حين أن الدول ذات

القدرة الضعيفة مثلما هو الحال في الكثير من الدول النامية نجد أن التحليل السابق لا يصدق حيث لا تستطيع أن تفعل ذلك خاصة مع التكنولوجيا المتقدمة. وبالنسبة للدول المصدرة للتكنولوجيا نجد أن مطالبته بالحماية تتناسب طرديا مع ارتفاع مستوى تطورها وتقدمها العلمي والرغبة في تعظيم فوائدها منه بغض النظر عن ظروف الدول الأخرى¹⁴.

إن امتلاك التكنولوجيا المتطورة والتحكم فيها من خلال الحماية يفتح الطريق على مصراعيه أمام حائزيها لكي يدخلوا السوق ليس فقط بالتكنولوجيا ولكن أيضا بالمنتجات والسلع التي تعتمد على هذه التكنولوجيا لذا يزعم (Fortner 1977) أن الحماية باستخدام براءة الاختراع تجعل السوق محجوزة لهذه الشركات لأطول فترة زمنية ممكنة هذا مع الأخذ في الاعتبار أن استيراد التكنولوجيا سيكون من خلال استيراد نظام كامل متكامل *awhole system* بدءا من المدخلات والأجهزة والمهارات، بل وحتى متطلبات السوق. إذ من المعروف أن الاقتصاد العالمي يتسم بسيادة احتكار القلة من قبل الشركات وتحاول الشركات النافذة هذه بأن تستخدم بل توظف الاستراتيجيات والسياسات وكل ما تستطيع من أجل إبعاد بعض اللاعبين المنافسين عن مجالها وأن تربط المستهلكين بها بشكل أو بآخر حيث تضمن البيع في المستقبل بشكل آمن نسبيا وبالتالي تعظم مزايا الاحتكار التي تستمتع بها في ظل سوق تزداد حجمها. وللتدليل على أهمية التكنولوجيا في المنافسة ذكر اتحاد الملكية الفكرية في ماي 1998 أن قيمة السلع المتطورة تكنولوجيا التي يتم تصديرها من الدول المتقدمة مقارنة بالسلع الأخرى أصبحت تأتي في طليعة صادراتها. فعلى سبيل المثال أصبحت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من حقوق الملكية الفكرية تحتل المرتبة الثانية وأسهمت بدورها في جلب حوالي 60,18 مليار دولار صادرات عام 1997. ونظرا لأن العلم والتكنولوجيا في تطور مستمر أصبح يوجد ما يعرف بالمزايا التنافسية المتحركة فمثلا كانت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع التي تحتوي على الملكية الفكرية 10% أثناء مفاوضات الغات وازدادت إلى 27% في 1986. وأكثر من 50% في الستينات من القرن الماضي وهي مرشحة لمزيد من التزايد. ويؤكد ما سبق أن التجارة في السلع الكثيفة التكنولوجيا أكثر قطاعات التجارة الدولية ديناميكية. إذ تشكل التجارة في السلع المتوسطة ورفيعة المستوى تكنولوجيا نسبة 56,7% من صادرات الدول السبع الصناعية إلى دول الـ OECD وتقترب نسبة دول النمر الآسيوية من 3,3%. هذا بينما تبلغ نسبة دول أمريكا اللاتينية حوالي نصف هذه النسبة. تشكل صادرات كل من دول النمر الآسيوية وأمريكا اللاتينية ما يصل إلى

11% من إجمالي الصادرات من هذه السلع إلى أقطار الـOECD مقابل 50,6% للدول السبع الأمر الذي أدى إلى تغيير طبيعة المنافسة. ولقد كشفت دراسة أجرتها جامعة Delaware أنه توجد علاقة ارتباط إيجابية بين الزيادة في الصادرات من الولايات المتحدة في 1992 وتقوية الحماية باستخدام براءات الاختراع في الدول المستوردة. كما يمكن الوقوف على أهمية الحماية بالنسبة للمنافسة من خلال التعرف على تقديرات الخسائر التي تتحملها الشركات والاقتصاديات الصناعية نتيجة التقليد والسرقة العلمية وهي تتراوح بين 24-60 مليار دولار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمفردها¹⁵. حيث أن اختراق الأسواق الدولية لا يتم بالضرورة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك العديد من المنافذ ومن بينها التجارة الدولية، حيث لا تسمح هذه الأخيرة بانتقال المادة الملموسة فقط بل أيضا انتقال التكنولوجيا المحتواة في تلك السلع. وفي ظل وجود حالات من القرصنة والتقليد يمكن أن تصبح التجارة الحرة نقمة، إذ تعني التنازل عن أسرار التصنيع دون مقابل وقد تتراجع عملية التصدير في ظل وجود سلع مشابهة إلى حد التطابق ومنخفضة الثمن في الأسواق المحلية للدول المستوردة. إن الرسوم الجمركية المنخفضة إلى جانب وجود نظام فعال لحماية حقوق الملكية الفكرية في دول الاستيراد إلى تكوين مناخ مشجع للحركة الحرة للسلع والخدمات. ويدعم هذه الفكرة إصرار الدول الصناعية الكبرى على إدراج مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات الغات، ولولا ذلك لما تحقق إنشاء نظام متكامل لحرة التجارة بعد النجاح النسبي في تحرير التجارة في السلع والخدمات. وفقا لدراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في عام 2003 شملت الدول الأكثر فقرا فإن هناك علاقة إيجابية وإن كانت ضعيفة بين الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية والتجارة ويزداد هذا الأثر بازدياد مستوى الحماية. وتؤكد أكثر مساهمة نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في تنشيط حركة التجارة محليا ودوليا من خلال إمكانية تحويل الأفكار إلى سلع ملموسة تصبح موضوعا للتبادل التجاري ويمكن للمخترعين من خلال ذلك استرجاع تكاليف استثماراتهم. ولولا وجود نظام فعال للحماية ل بقيت تلك الأفكار حبيسة حتى تتقدم، وربما تكون هذه الوضعية أفضل بالنسبة للمبدعين إذا ما قورنت بخيار آخر ينتهي بسرقة أفكارهم. إن تأثير قوانين الحماية لا يقتصر على تجارة السلع الملموسة وحسب بل يتعداه إلى تجارة الخدمات. وفي هذا السياق بينت دراسة أجراها E.Bascavusoglu و M.P.Zuniga أن صادرات الشركات الفرنسية من خدمات

الإشراف الفني والخدمات الهندسية وخدمات البحث والتطوير إلى 19 دولة تزداد نحو الدول التي تكون فيها حماية البراءات قوية وأن هذا التأثير يكون أشد في الدول ذات الدخل المرتفع.

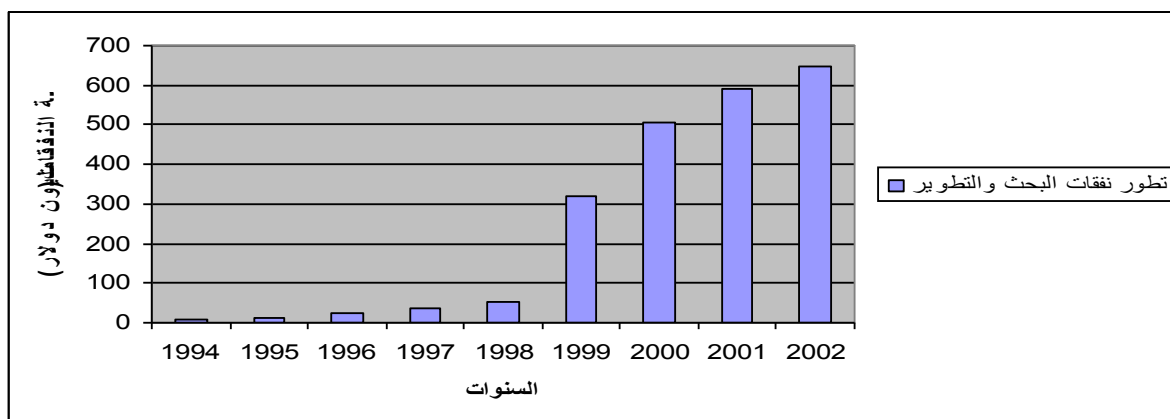
المحور الثالث: تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على البحث والتطوير وتجارة السلع التقنية في الصين.

لقد بينت الدراسات التي قام بها كل من Edwin Bascavusoglu و Pamela Smith و Mansfeild و Zuniga بأن الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى ارتفاع مصاريف البحث في الدول المضيفة وأن نشاط البحث والتطوير يتأثر أكثر من غيره من النشاطات بقوة أو ضعف القوانين، وكل باحث ربط وجود تلك العلاقة ببعض الشروط. حيث تنطبق النتائج المتوصل إليها على الدول ذات الدخل المرتفع أو الدول ذات القدرة الأكبر على التقليد أو على الصناعات سهلة التقليد أو في مراحل معينة من العملية الإنتاجية.

لقد بلغت نسبة إنفاق الصين على البحث والتطوير عام 2007 حوالي 1,5% من ناتجها المحلي الإجمالي، كما قررت تخصيص حوالي 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير حتى عام 2010، و 2,5% حتى عام 2020¹⁶. إن تطور نفقات البحث والتطوير في الصين، وكذا تزايد عدد مراكز البحث والتطوير الأجنبي فيها جاء موازاة مع تطور وتزايد درجة قوة قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين، حيث في سنة 2004 تقاسمت الصين المرتبة الثالثة عالميا مع فرنسا في عدد مراكز البحث والتطوير الأجنبية حيث بلغت 700 مركزا بنسبة 35,5% بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية بـ 58,8% وبريطانيا بـ 47,1%¹⁷. واحتلت الصين بين سنتي 2005 و 2009 المرتبة الأولى من حيث البحث والتطوير المستقطب بنسبة 61,8% من الحجم الكلي الذي تقوم به الشركات خارج مواطنها الأصلية، متصدرة كلا من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 41,2% والهند بنسبة 29,4%، وهذا يعني أيضا أنها ستكون أكثر الدول استقطابا للتكنولوجيا المنقولة عبر مراكز البحث لتلك الشركات. وفي الواقع فإن تأثير حقوق الملكية الفكرية واتفاقية تريس على نشاط البحث والتطوير لا يطال كافة المستثمرين في الصين، بل يكون هذا التأثير أكثر وضوحا بالنسبة لأهم شركائها الاقتصاديين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، وهي

ذاتها الدول التي مارست ضغوطا على الصين للتفاوض بشأن حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاقية تريبس.

الشكل رقم (01): نفقات البحث والتطوير التي تتحملها الشركات التي يملك فيها الشريك الأمريكي في الصين النسبة الأكبر خلال الفترة (1994-2002)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

United Nations Conference on Trade and Development, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, World Investment Report 2005(New York and Geneva : United Nations, 2005), p129.

يلاحظ من خلال الشكل السابق كيف أن الإنفاق على البحث والتطوير، الذي تتحمله الشركات التي يملك فيها المستثمر الأمريكي النسبة الأكبر، عرف تزايدا مستمرا منذ 1994. أي حتى قبل انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة، لكن بعد انضمامها لم يؤثر ذلك بشكل كبير على حجم الإنفاق على البحث والتطوير. حيث أن نسبة الزيادة البسيطة التي حققتها نفقات البحث والتطوير في سنة 2002 هي التي مكنت الصين من احتلال المرتبة الأولى على مستوى دول آسيا والمرتبة الثالثة عالميا، من حيث الإنفاق على البحث والتطوير الذي تتحمله الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في المشاريع التي تملك فيها النسبة الأكبر خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن الصين أصبحت بعد سنة من توقيعها على اتفاقية التريبس من أكثر الدول استقطابا لمراكز البحث والتطوير. وقد قامت الصين بإنشاء مناطق الصناعات التقنية*** تناهز 52 منتشرة في أنحاء البلاد ومنحتها حوافز عديدة وطنية ومحلية على مستوى المحافظات من أجل تشجيع ابتكار وتطوير مؤسسات التقنيات الحديثة، حيث هناك حوالي 55 ألف مؤسسة تجارية للتقنيات الحديثة في تلك

المناطق. بعض تلك المناطق في مدن المحافظات مازالت صغيرة، غير أن بعضها كبير للغاية، مثل منطقة Pundong في شنغهاي. وقد أنشأت الصين مناطق الصناعات التقنية على شكل مدن متكاملة ثم توزيعها على مختلف المناطق مما ساهم في تنمية جميع أقاليم الصين، كما جعلت من الصين عامل جذب قوي مكنها من أن تصبح أكبر مركز صناعي عالمي تتسابق إليه عمالقة الشركات في العالم. ونجد من بين مناطق الصناعات التقنية في الصين¹⁸:

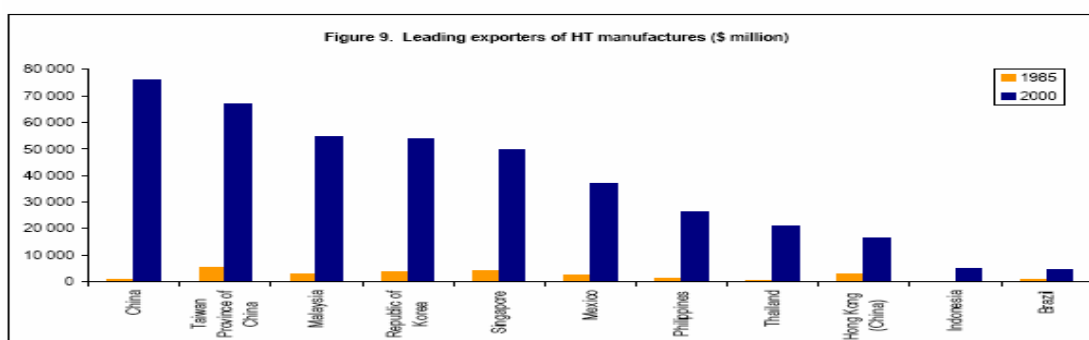
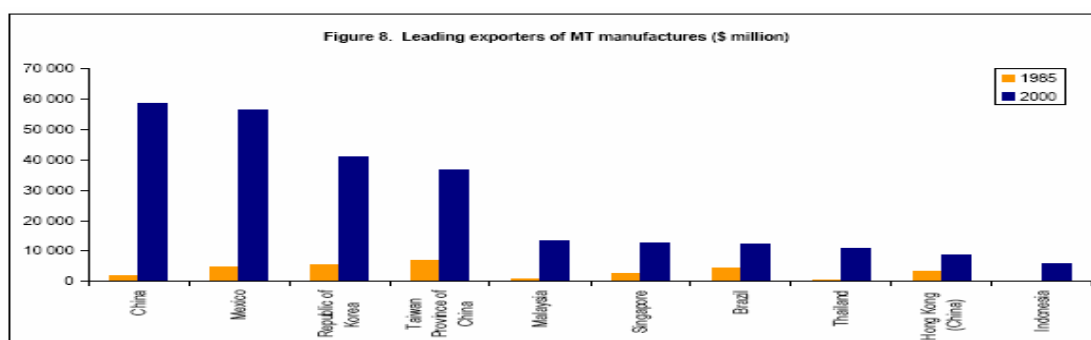
– حديقة زونجوانكن العلمية:

أنشئت الحديقة (المنطقة) عام 1988م لتكون أول منطقة صناعات تقنية للصين على نطاق كبير. تضم المنطقة 56 جامعة بما في ذلك جامعتان كبيرتان هما جامعة بكين وجامعة تشنجاو؛ هذا إلى جانب 232 مؤسسة بحوث متخصصة في مختلف المجالات على رأسها أكاديمية العلوم الصينية. وقد أنشئت صناعات التقنية العالية على أسس متينة حيث بلغ عددها أكثر من 6 آلاف شركة منها 80% تشتغل بتقنية المعلومات. كما أن ما يزيد عن نصف شركات الإنترنت المرموقة موجودة في الحديقة، ومن نتيجة ذلك أن اقتصاديات الحديقة تنمو بسرعة حيث بلغ إيرادها عام 2000 ما يزيد عن 14 مليار دولار بمساهمة تزيد عن 60% من النمو الصناعي في بكين ذلك العام. وهذا شاهد واضح على التوقعات الكبيرة في نجاح التنافس الناجم عن اجتماع قوى الجامعات ومؤسسات البحث وشركات التقنية العالية التي تعمل سويا في الحديقة. وهناك سلسلة من السياسات التفضيلية تم تنفيذها للترويج لقيام صناعات تقنية عالية قوية، ولجذب الاستثمارات الأجنبية، ولقد كان للبنية التحتية للاتصالات المتقدمة وعلى رأسها الحكومة الالكترونية، والمواصلات السهلة، الفضل في اجتذاب الأعمال إلى الحديقة، كما أن هناك تجمعات تضاف إلى الحديقة لتقديم الخدمات لصناعات التقنية العالية منها مكاتب قانونية ومحاسبية وشركات إدارة واستشارات للاستثمارات؛ إلى جانب مراكز التجارة. كما أن إدارة الحديقة قد أنشأت أقساماً على الإنترنت لتقديم الخدمات للشركاء؛ حيث تقدم الحديقة استشارات مجانية لشركاء المستقبل لتوجيههم إلى الخطوات اللازمة لتواجدهم ونجاحهم في الحديقة، وتقوم الحديقة بتلك الخدمات على وجه السرعة، كما أن الحديقة تحولت إلى برنامج قومي تجريبي لابتكارات التقنية وتعضيد الصناعات التقنية العالية، وقاعدة لتدريب القوى البشرية، لتخرج نخب على قدر مرموق من الكفاءة، هذا إلى جانب كونها حديقة علمية جميلة مزودة بأحدث المرافق والإمكانيات. ولقد أدى ذلك إلى ازدهار الصناعة القائمة على المعرفة كبديل للصناعة

القائمة على العامل، التي تقوم عليها الصناعة الصينية. وفي هذا المضمار تعتبر الحديقة الموقع الأول من نوعه الذي له مكانة قومية تدعمه الحكومة الصينية، بل إن الوكالات الحكومية وضعت سلسلة من القرارات المؤيدة ودعمتها بكم كبير من رأس المال، وفي عام 1999 قامت الحكومة الصينية بالموافقة على تأسيس منطقة زونجوانكن للتقنية العالية عقب النجاح المنقطع النظير للحديقة العلمية، بل إن إدارة الولاية أصدرت مرسوماً مسوغه أن استراتيجية نمو الصين تقتضي النمو السريع لزنجوانكن. لهذا فإن الحديقة العلمية أصبحت قاعدة تجارب مرموقة لابتكارات التقنية ومخططات الحضارة التي تعمل على تحويل نتائج البحوث إلى صناعات منتجة في القرن الواحد والعشرين، كما كان دور شنزهن في الثمانينات وشنغهاي في التسعينات. في نهاية 1999م، كان هناك 1100 شركة ممولة كلياً برؤوس أموال أجنبية كما أن نسبة الشركات القائمة على شراكة صينية أجنبية بلغت 17.7%، وقد بلغ الاستثمار الأجنبي 3.26 مليار دولار. ولتشجيع الاستثمار الأجنبي أصدرت الحكومة المركزية قوانين تشجيعية خفضت فيها الضرائب على الشركات والأشخاص العاملين في الشركات الممولة أجنبياً والتي تساهم في عمليات التصدير، وقد بلغ معدل نمو الحديقة السنوي 30% منذ نشأتها عام 1988؛ وتساهم الحديقة بحوالي 8.37% من المنتج القومي الكلي الخاص ببيكين والذي يشمل 22.5% من المبيعات الصناعية ويضيف 60% إلى النمو الصناعي. وبصفة عامة يوجد في الصين 53 منطقة صناعات تقنية معظمها كبيرة الحجم مقارنة بباقي دول العالم بحكم مساحة الصين وعدد سكانها العظمين. نلاحظ من تجربة الصين مدى إسهام الحكومة في إنشاء مناطق صناعات تقنية كبرى كان لها دور هام في جذب استثمارات أجنبية هائلة، وتحفيز نشوء المئات من المنشآت الصينية والأجنبية الجديدة وتوفير الآلاف من الوظائف والارتقاء باقتصاد الإقليم الذي أنشئت به. وتقوم الصين بإنشاء مناطق الصناعات التقنية على شكل مدن متكاملة وتوزيعها في كل إقليم بالصين لتساهم بذلك في تنمية جميع أقاليم الصين المختلفة. واستطاعت الصين من خلال توفير العديد من الحوافز الاقتصادية إيجاد صناعات متوسطة وعالية التقنية كبيرة الحجم أصبحت بذلك عامل جذب قوي مكن الصين من أن تصبح مركز صناعي عالمي تتسابق إليه أكبر الشركات المنتجة في العالم¹⁹.

الشكل رقم (02): حجم الصادرات للمنتجات المتوسطة والعالية التقنية للصين مقارنة بعينة من الدول خلال الفترة (1985-2000)

الوحدة (مليون دولار)



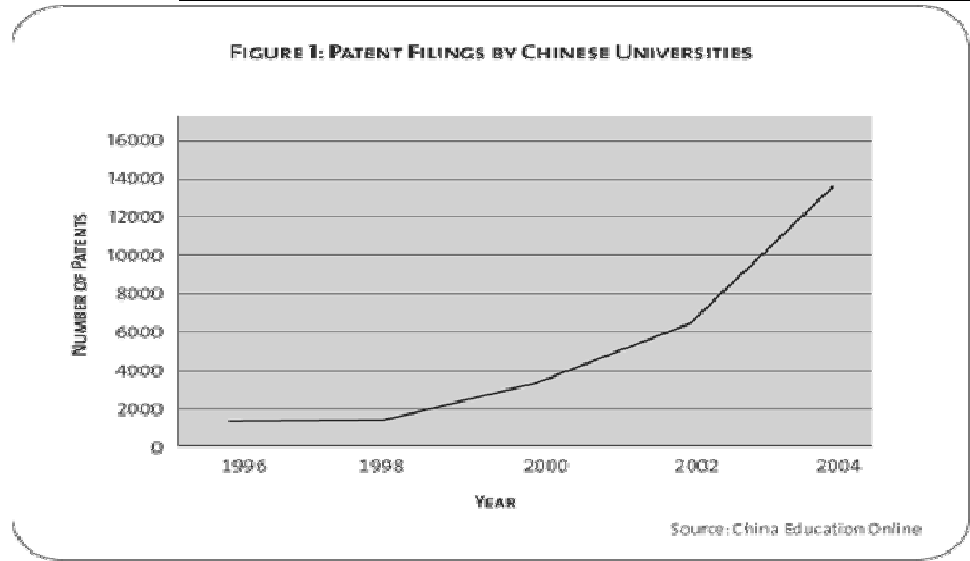
المصدر: UNCTAD 2003

إن الإنفاق على البحث والتطوير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإيداعات البراءات، فالبلدان التي يرتفع فيها الاستثمار على البحث والتطوير يرجح أن يكون لديها عدد أكبر من الإيداعات، وباعتبار الصين من بين أكبر الدول المستقطبة لمراكز البحث والتطوير فإن الإنفاق في هذا المجال يتزايد أو على الأقل يكون مرتفعاً وبالتالي ازدياد عدد إيداعات براءات الاختراع.

إن الدراسات التي أجريت لمعرفة مدى تأثير حقوق الملكية الفكرية على التجارة الخارجية (Keith Maskus 1993) باستخدام منتجات شديدة الحساسية اتجاه ثلاثة أنواع من حقوق الملكية الفكرية والمتمثلة في كل من العلامات التجارية، حقوق التأليف وبراءة الاختراع، أثبتت أن المنتجات شديدة الحساسية لبراءة الاختراع هي منتجات كثيفة التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتطوير وقابلة للتقليد نسبياً في ظل غياب نظام محكم لحماية براءات الاختراع²⁰.

بعد صدور التعديلات الخاصة بتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الصين ، وزيادة عدد طلبات البراءات المودعة في مكتب البراءات الصيني بسرعة. فقد عرفت طلبات براءات الاختراع ارتفاعا ملحوظا، وإذا نظرنا إلى عدد طلبات براءات الاختراع المودعة من قبل الجامعات الصينية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): طلبات براءات الاختراع من قبل الجامعات الصينية



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع المودعة من قبل الجامعات الصينية وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى وعي الجامعات الصينية المتنامي والاعتراف بقيمة الملكية الفكرية وكان يرافق ذلك قبولاً متزايداً لفكرة الملكية الفكرية في المجتمع الصيني. ومع ذلك فإن الزيادة السريعة في طلبات براءات الاختراع من قبل الجامعات الصينية يرجع أيضاً جزئياً لسياسة الحكومة في تشجيع الاستثمار في ميدان البحث العلمي. وقد بدأت الجامعات الصينية تولي اهتماماً كبيراً لبراءات الاختراع لأنها ترتبط بشكل وثيق بأنشطة البحث والتطوير. بعد أن اشتهرت بكونها ملاذ لسرقة حقوق الملكية الفكرية فإنها تخوض معركة صعبة لإقناع الشركات الصينية والأجنبية، بأن تعول على قانون الملكية الفكرية المحلي لحماية موجوداتها القيمة. حيث تلقى مكتب الدولة الصيني للملكية الفكرية نحو 700 ألف طلب لتسجيل براءات الاختراع لعام 2007، ما جعلها تتقدم بهذا الخصوص على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اللتين تلقت كل منهما أقل من 500 ألف طلب. وبما أن عدد القضايا التي يتم رفعها سنوياً يصل إلى أربعة آلاف قضية، فإن أصحاب براءات الاختراع الصينيين أصبحوا الآن أكثر تقاضياً من الأمريكيين، الذين يرفعون أقل من ثلاثة آلاف قضية براءة

اختراع سنويا. ويقول الخبراء القانونيون في الصين أن هذه الأرقام تعكس الحملة المركزة من الحكومة، لإقناع الشركات الصينية بحماية ملكيتها الفكرية بالوسائل القانونية. طريق السيارات الذي يمر عبر شنغهاي أخذ يعج في الآونة الأخيرة بالإعلانات التي تبين مزايا حماية حقوق الملكية الفكرية، كما أن بعض الشركات الصينية تحصل على إعانات من الحكومة لتغطية تكاليف طلبات تسجيل براءات الاختراع، الأمر الذي يزيد بشكل مصطنع عدد الطلبات. إن الزيادة السريعة في عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع في الصين التي تتنامى بمعدل يزيد على 20% سنويا. دليل على وجود تغير جذري في المواقف الثقافية من الممتلكات. وبخاصة حقوق الملكية الفكرية حتى ولو أن النظام الصيني لحماية حقوق الملكية الفكرية مازال فيه الكثير من العيوب.

خاتمة:

إن ما يربط بين الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية هي علاقة ربح و خسارة، إذ أننا نجد أن الدول الصناعية والغنية تسعى دائما إلى إيجاد قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية تتعدى حدودها وذلك لحماية صناعاتها وتجارها الدولية، وبالمقابل نجد الدول النامية ودول العالم الثالث تعرقل هذه المساعي وتحاول دائما التهرب من المصادقة على مثل هذه الاتفاقيات خوفا من خسارتها لأرباح يمكن أن تجنيها الشركات والمصانع من تقليد وتزوير المنتجات الصناعية والعلامات التجارية الشهيرة، رغم أن هذا التعتن في رفض حماية الملكية الفكرية يعود على هذه الدول بالخسارة الاقتصادية الكبرى. وإذا نظرنا إلى الصين باعتبارها من الدول التي ترغب في استقطاب الاستثمار إليها وتطوير تجارتها الدولية خاصة التقنية منها، سعت إلى تحقيق قدر معين من الحماية لحقوق الملكية الفكرية، وهذا عن طريق إصدارها للعديد من القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الصناعية وكذا حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها.

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. إن حقوق الملكية الفكرية تقرها المجتمعات ليس فقط لحماية حقوق المبدعين في أن تنسب إليهم ثمرات الفكر الذي يبذونه تشجيعا لهم على المزيد من البحث والإبداع، وإنما أيضا لحماية مصالح المجتمع الاقتصادية والتجارية، فمن خلال الضوابط القانونية التي تضعها هذه القوانين تنتظم حركة التجارة وتستقر المعاملات وتسود الثقة لدى المنتج والمستهلك، ولا شك أن حركة البحث والإبداع سوف تنشط متى أمن الجميع على حقوقه الفكرية.

2. إن حقوق الملكية الصناعية تهدف إلى حماية قيمة الأصول، حيث تتم حمايتها على الصعيد المحلي عن طريق القوانين المحلية، أما على الصعيد الدولي فإن حمايتها تتم من خلال مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

3. تأتي حماية حقوق الملكية الفكرية بمثابة علامة هامة ومميزة لأسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم، لأنها في الواقع مع ما تنتجه العقول البشرية والتي تعد محفزا هاما على زيادة الاختراعات والابتكارات.

4. حماية حقوق الملكية الفكرية ليست بالأمر الجديد بل كان معمولاً بها من خلال معاهدات وتشريعات

دولية قديمة وتناولتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتي تقوم بدور بناء ومساعدة الدول الأعضاء في إطار حماية الملكية الفكرية، ثم تبنتها المنظمة العالمية للتجارة ضمن اتفاقية TRIPS وأصبحت ملزمة لكل الدول الأعضاء فيها.

5. إننا نعتقد أن وراء تمسك العالم المتقدم واهتمامه بحقوق الملكية الفكرية واستمراره في التأكيد على أهمية هذه الحقوق سببه يكمن في تزايد القيمة الاقتصادية للمعلومات والمعرفة والموارد الذهنية في العالم، حتى أصبح يطلق عليها "الأصول المعرفية" مقارنة بالأصول التقليدية.

6. إن العصر الحالي يشهد تفوقاً للأصول المعرفية تفوق القيمة الممنوحة للأصول التقليدية بشكل لم يسبق له مثيل حيث نجد على سبيل المثال أن القيمة السوقية لشركة "مايكروسوفت" تبلغ خمسمائة مليار دولار أمريكي تشكل الأصول التقليدية فيها نسبة لا تزيد عن 10% والباقي أصول معرفية وحقوق الملكية الفكرية.

7. إن الصين من الدول التي استطاعت التقدم في مجال حماية حقوق الملكية الصناعية، فقد أنشأت لأجل ذلك مناطق صناعية تقنية.

التوصيات:

- العمل على تشجيع وتطوير إمكانات الاستخدام ومجالاته فيما يتعلق ببراءات الاختراع باعتبارها أداة مهمة لتحقيق المنفعة العامة.

- العمل على تقوية نظم حماية حقوق الملكية الفكرية لتتوافق مع إمكانات الدول المختلفة وقدراتها التكنولوجية وتسمح لها من الاستفادة القصوى منها خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الناقلة للتكنولوجيا.

يجب الإلزام بتشجيع روح الابتكار التكنولوجي باعتباره القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال مراعاة طلبات تسجيل براءات الاختراع في الدول النامية. تشجيع مراكز البحث والباحثين على الإبداع الفكري في شتى مناحي الحياة والعمل على توفير الحماية القانونية لها لضمان استمراريتها وتراكمها والاستفادة منها.

الهوامش والمراجع:

1. جلال ناصر، الاستثمار والشركات متعددة الجنسية "الأسلوب العلمي لحماية الملكية الفكرية"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009، ص144.
2. ليلى شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية دراسة حالة الصين-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2006/2007، ص62.
3. UNCTAD-ICTSD Project on IPRs and Sustainable Development، Intellectual Property Rights: Implications for Development, August 2003, p5.
4. جلال ناصر، مرجع سبق ذكره، ص147.
5. مصطفى محمد عز العرب/ محمد رؤوف حامد/ ياسر محمد جاد الله، مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، مركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2001، ص271.
7. نفس المرجع، ص272.
8. السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التريس، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص109.
10. نفس المرجع، ص110.
11. جلال ناصر، مرجع سبق ذكره، ص166.
12. مصطفى محمد عز العرب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص279.
13. كارلوس م. كوريا، منظمة التجارة العالمية- اتفاق التريس وخيارات السياسات- ترجمة: السيد/أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص45.
15. محمد طوبا أونعون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على البلدان النامية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص ص 123، 124.
17. *هي: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

18. **هي شركة عالمية متعددة الجنسيات تعمل في مجال تصنيع وتطوير الحواسيب والبرمجيات. كلمة IBM هي اختصار لـ International Business Machines تزاول شركة آي بي أم نشاطها منذ سنة 1911م ومقرها مدينة أرمونك فينيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
19. مخلوفي عبد السلام، أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا إلى
20. الدول النامية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 71- 73.
21. السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 59، 60.
22. نفس المرجع، ص 65- 67.
23. أسامة المصري/ محمد كنعان/ طه الخوالدة، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة
24. بجفي الوطن العربي، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، طرابلس/ ليبيا، 25-27/10/2010، ص 425.
25. مسعود زيان موسى ، أثر اتفاقية TRIPS على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية الأعضاء في
26. المنظمة العالمية للتجارة -دراسة التجربة الصينية-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: "تسويق وتجارة دولية"، جامعة الشلف، 2010/2009، ص 96.
27. ***ينطبق مصطلح "مناطق الصناعات التقنية" بالتحديد على مناطق (مجمعات) التقنية التي تكون مهياة
28. لاستقطاب الصناعات (متوسطة وعالية) التقنية والخدمات المبتكرة المرتبطة بها. عادة ما تحفز مناطق الصناعات التقنية بجمع صناعات وأنشطة تقنية تكون مربوطة ضمن سلسلة إمدادات عالية للمنتجات التقنية ذات العلاقة.
29. أيمن بن عبد المجيد كيال، منتدى الرياض الاقتصادي الثاني، مناطق الصناعات التقنية "أداة فاعلة في التنمية
30. المستديمة"، السعودية، 4-6 ديسمبر، 2005، ص 38.
31. نفس المرجع، ص 38.
32. مسعود زيان موسى، مرجع سبق ذكره، ص 200.